بين القوتين العظميين في هذا الشأن. فقبل بضعة أسابيع، كان بريجينيف صرّح بأن سياسة المفاوضات الثنائية «مفيدة عندما يتعلّق الامر باجراءات مبدئية، مثل فك الارتباط، غير انها لا تحل المشاكل القائمة». وركّزت السياسة السوفياتية على محورين: الأول، ان تجزئة مشكلة السلام لا يمكن الّا ان تكون في مصلحة اسرائيل، وان التنازلات الاسرائيلية لا يمكن ان تكون متساوية على كل الجبهات. فهذه التنازلات قد تكون مفيدة على الجبهة المصرية، لأنها تدعم، كلياً أو جزئياً، أمن اسرائيل. من هنا سارعت موسكو الى استخدام هذه التنازلات لمحاربة استراتيجية «الخطوة خطوة»، ولسان حالها يقول انه ليس في الحياة الدولية سابقة، باستثناء الهزيمة العسكرية الشاملة، لمفاوضات يستعدّ أحد الاطراف، خلالها، لتقديم كل ما يطلبه الطرف الآخر. فالمساومة تقتضي توازن المطالب المتبادلة. كذلك انتقدت موسكو دينامية السلام التي حصرها كيسنجر في جبهات ثلاث، لا مكان في أي منها للفلسطينيين. ورأت ان ليس هناك ثلاث جبهات، بل مشكلة شاملة تتعلّق بالاراضي العربية المحتلة؛ وهو أمر يرتبط بموضوع محدّد، هو مستقبل الفلسطينيين. واعتبرت ان أي تدرّج في تسوية الازمة بصورة منفردة يؤدي، بالضرورة، الى «حل أعرج»[٨٠].

المحور الثاني في الموقف السوفياتي تعلّق بضمانات القوتين العظميين للاطراف الاقليمية المتنازعة. في هذا الصدد، اعتبرت موسكو ان مشاركة القوتين العظميين تمثّل، في حدّ ذاتها، ضماناً كافياً؛ ذلك انه لا يمكن السعي الى اقامة توازن استراتيجي، وسياسي، بينهما، من جهة، والتفرّد الاميركي بحل نزاع خطر يهدّد السلام العالمي، من جهة أخرى. هنا، كرّرت موسكو الحجّة القائلة بالاسراع في تدشين مفاوضات مؤتمر السلام في جنيف. وانتقلت من التركيز على معارضة دبلوماسية كيسنجر «ذات الطابع المناقض» ولهجة الانتقاد لهذه الدبلوماسية، الى لهجة أخرى أكثر جذرية. فبعد التشديد على ضعف المفاوضات المباشرة، انتهت موسكو الى الاشارة الى طابعها غير المقبول والمتناقض مع مصالح كل الدول العربية، بما في ذلك مصر. وكشف هذا الامر ان هدف الاستراتيجية السوفياتية كان ضرب استقرار التوازن في الشرق الاوسط، وفي البدء ضرب التقدّم الاميركي في مصر. الى جانب ذلك كله، أشاعت موسكو ان قرار فصل القوات واقع هشّ، ذلك ان انتداب قوات الامم المتحدة في مصر وسوريا قصير الأجل، وان استئناف المعارك على الجبهة السورية، خصوصاً عبر الجولان، ليس أمراً مستبعداً. وفي حال حصول ذلك، فان مجمل البناء الهشّ لاتفاقيتي فصل القوات، الموقّعتين في كانون الثاني (يناير) وأيار (مايو) ١٩٧٤، سينهار بصورة شاملة[٨١].

وفي كل الاحوال، أراد الاتحاد السوفياتي ان يظهر ان الحلول المقترحة، نظراً الى جزئيتها وتسرّعها والتباساتها، لا توفّر أساساً للتوصّل الى حل «متوازن». في هذا السياق، خدم التقارب السوفياتي ـ الفلسطيني موسكو مباشرة؛ كما خدمها على المدى الطويل. وهنا أخذ الاهتمام السوفياتي بعناصر حرمت الوضع القائم كل معناه. فعلى المدى المنظور، أتاح الدعم السوفياتي للمقاومة الفلسطينية ازالة آثار انتقادات السادات، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، حول عدم كفاية المساعدة العسكرية السوفياتية، وظهر ان وضع أطراف المواجهة، مثل الفلسطينيين، يتعلّق باستمرار الدعم السوفياتي. لكن هذا العنصر الاضافي، الذي عزّز صورة موسكو لدى العرب، ليس سوى عنصر طارىء. فالمهم هو ان الاتحاد السوفياتي، عبر دعمه للفلسطينيين، كان يسعى الى ضرب التوازن القائم، ويضعف، بالتالي، فرص النفوذ الاميركي المتزايد في مصر، وفرص تقارب اميركي ـ سوري؛ أي انه كان يستهدف، في المقام الاول، اضعاف السلام الاميركي في المنطقة[٨٢].

ليس من الصعب، اذاً، ملاحظة توالي عقد الاجتماعات بين المسؤولين السوفيات وعرفات،